بعد الأداء الضعيف بالنصف الأول من العام

«الوطني»: إقراض الأفراد يساهم في تعزيز نمو الائتمان بالكويت خلال الربع الثالث

■ استقرار معدلات إقراض قطاع الأعمال وتسجيلها لنمو بنسبة 5.5 % على أساس سنوي

■ الصعود القوي للودائع المحلية يعزز معدل نموها إلى 6 في المئة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ«الوطني» أن معدل نمو الائتمان المحلي ارتفع إلى 1.7 % على أساس ربع سنوي في الربع الثالث مما ساهم في تعزيز معدل نموه على أساس سنوي إلى 5 %. وعلى عكس الربعين الأولين من العام، كان ائتمان الافراد الدافع الرئيسي لنمو الائتمان في الربع الثالث من العام الحالي، في حين لم يشهد إقراض قطاع الأعمال تغيراً يذكر.

واستقر أداء إقراض قطاع الأعمال في الربع الثالث بتسجيله نمواً سنوياً بنسبة 5.5 % بنهاية الربع. وظل الائتمان المقدم لفئات أخرى (من المفترض أن يشمل الائتمان المقدم للقطاعات التي لا تندرج تحت أي من الفئات المذكورة والائتمان المقدم إلى الشركات متعددة الانشطة) قوياً للربع الثاني على التوالي بتسجيله معدل نمو سنوي بنسبة 7.4 %. وفي المقابل، استقر ائتمان القطاع العقاري للربع الثاني على التوالي، مما أدى إلى تباطؤ معدل نموه السنوي إلى 6.5 %. وقد يكون ذلك مرتبطاً بضعف أداء القطاعين الاستثماري والتجاري لا سيما في سياق عزم السلطات الحد من أعداد الوافدين المقيمين في الدولة.

وبعد الأداء الضعيف الذي شهده ائتمان الافراد في النصف الأول من العام الحالي، عاد مجدداً لتحقيق انتعاشقوي، إذ ارتفع بنسبة 4.7 % على أساس ربع سنوي (أعلى معدل نمو يسجله منذ حوالي ثماني سنوات) مما أدى إلى وصول معدل نموه على أساس سنوي إلى 6.2 %.

ويعزى هذا الانتعاش بصفة رئيسية إلى نمو القروض السكنية والقروض الاستهلاكية، اذ شهدا نمواً بنسبة 5 % و20 % على أساس سنوي على التوالي بنهاية هذا الربع.

ومن جهة أخرى، واصل نمو الودائع المحلية أدائه القوي في الربع الثالث من العام الحالي مرتفعاً بنسبة 6 % على أساس سنوي بفضل ودائع القطاع الخاص والودائع الحكومية، مما أدى إلى ارتفاعهما على أساس سنوي بنحو 5 % و12 % على التوالي. ويعد نمو ودائع القطاع الخاص كبيراً هذا العام مقارنة بانخفاض بنسبة 2 % تقريبا في عام 2019. وقد يعود السبب في تسارع نمو الودائع منذ بداية العام إلى تأجيل سداد مدفوعات أقساط القروض الشخصية ومحدودية مجالات الإنفاق نظراً لقلة السفر إلى الخارج والإغلاق العام. واتبع معدل نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن2) نفس خطى ودائع القطاع الخاص وسجل نموا بنسبة 5.7 % على أساس سنوي.

فيما يلاحظ اتجاه معاكس لودائع القطاع الخاص بالنسبة لودائع غير المقيمين التي انخفضت بنسبة 1 % على أساس سنوي وذلك بعد ارتفاعها بشكل قوي في عام 2019. وقد يعزى ذلك التراجع إلى انخفاض أسعار الفائدة محلياً و/ أو قيام البنوك بالتخلص من بعض الودائع ذات التكاليف المرتفعة نسبيا وذلك لتعزيز صافي هامش الفائدة. وبنهاية سبتمبر، شكلت ودائع غير المقيمين حوالي 7 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي الكويتي.

وبلغت نسبة القروض إلى الودائع لدى البنوك 87 % بنهاية الربع الثالث من العام الحالي، مما يشير إلى توافر مجال واسع لزيادة معدلات الإقراض في المستقبل. إلا أن الحالة الضبابية ما زالت تخيم على آفاق النمو وسرعة التعافي الاقتصادي وإمكانية السيطرة على الجائحة بنجاح خاصة بعد إعادة فتح الاقتصاد بشكل كامل. ومن المتوقع أن يؤثر ذلك سلباً على معدلات النمو خاصة وأن الربع الرابع من العام عادة ما يشهد تاريخياً أبطأ وتيرة لنمو إقراض قطاع الأعمال. إلا أن العام الحالي لم يكن اعتيادياً بأي حال من الأحوال وبالتالي قد لا نشهد نفس الاتجاهات التاريخية. وبالنسبة لقروض الأفراد، من الطبيعي أن يؤدي انتهاء فترة عدم سداد مدفوعات أقساط القروض إلى فرض بعض الضغوط على صافي نمو الائتمان في الربع الرابع من العام الحالي. ومن جهة أخرى، قد تساهم اتفاقية التمويل البالغة مليار دينار كويتي التي وقعت عليها بعض البنوك المحلية مع مؤسسة البترول الكويتية في تعزيز نمو ائتمان قطاع الأعمال خلال الأشهر القليلة المقبلة.

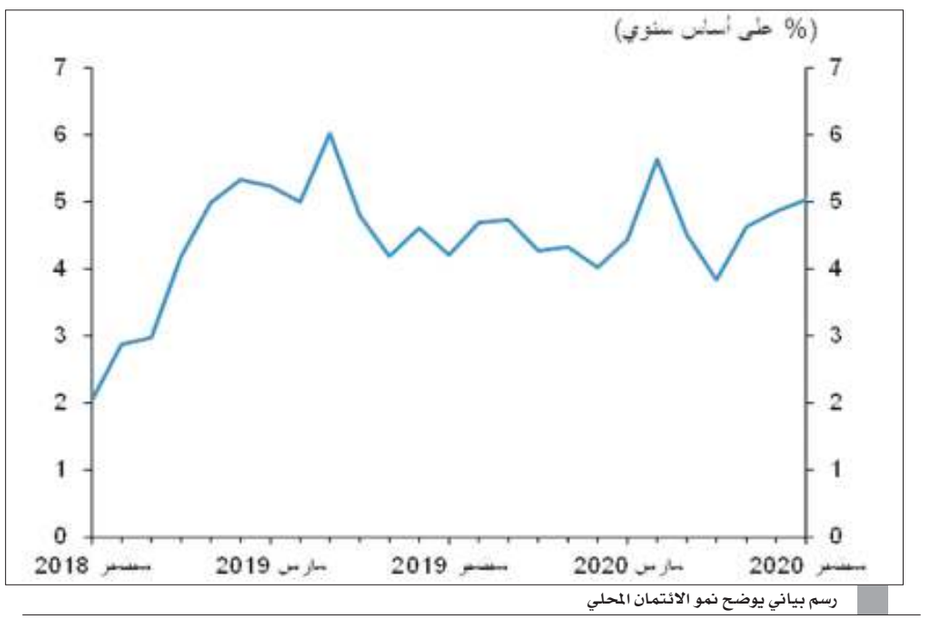

رسم بياني يوضح نمو الائتمان المحلي

نمو الائتمان حسب المكون على أساس فصلي

■ التوقعات المستقبلية تشير لتباطؤ معتاد لوتيرة نمو إقراض قطاع الأعمال بالربع الرابع

«إريكسون»: 31 تريليون دولار.. قيمة سوق تقنية الجيل الخامس للمستهلكين خلال 2030

أطلق مختبر المستهلكين في إريكسون، تقرير إمكانات تقنية الجيل الخامس للمستهلكين، والذي يتوقع أن تصل قيمة سوق مستهلكي تقنية الجيل الخامس، إلى 31 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030 على مستوى العالم. ويقدر التقرير أن مزودي خدمات الاتصال، قد ينالوا مكاسب تصل إلى 3.7 تريليون دولار أمريكي من هذا الإجمالي – وهو رقم يمكن أن يرتفع أكثر مع فرص توفر خدمات رقمية جديدة.

كما يقدر التقرير أن مزودي خدمات الاتصال يمكنهم ضخ ما يصل إلى 131 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2030 من عائدات الخدمات الرقمية وحدها، عبر تجميع حالات استخدام تقنية الجيل الخامس وتسويقها بشكل استباقي. وتُعزى حوالي 40% من توقعات الإيرادات هذه إلى إنفاق المستهلكين على خدمات الفيديو المحسن والواقع المعزز (AR) والواقع الافتراضي (VR) والألعاب السحابية عبر شبكات الجيل الخامس.

ومن المتوقع بحسب التقرير أن يشكل الإنفاق للحصول على خدمات تقنية الواقع المعزز أكثر من نصف إنفاق المستهلكين على الوسائط الغامرة بحلول عام 2030 – بدءاً من الألعاب وصولا إلى مجالات أخرى مثل التسوق والتعليم والإنتاج.

وتشمل النتائج الرئيسية أيضاً، تأثير انتشار فايروس COVID–19في هذا الإطار، حيث أدى الوباء إلى خفض نسبة المستهلكين المستعدين لدفع المزيد من النفقات لقاء الحصول على خدمات الجيل الخامس. فبينما أظهر المستهلكون أوائل عام 2019، استعدادهم لدفع فواتير أعلى بنسبة 20٪ مقابل الحصول على خدمات اتصال بتقنية الجيل الخامس، انخفضت هذه النسبة إلى 10% في الربع الأخير من العام الجاري. ومع ذلك، لا يزال واحد من كل ثلاثة من أوائل المستخدمين على مستوى العالم على استعداد لدفع زيادة قدرها 20% للحصول على خدمات الاتصال الحديثة. ووفقا للتقرير، فإن هذه المستويات العالية من التبني المبكر لتقنية الجيل الخامس، قد تساعد في تعزيز الانتعاش الاقتصادي.

ويتوقع التقرير أن يؤدي التوجه الاستباقي لتبني تقنية الجيل الخامس من قبل المستهلكين، إلى زيادة متوسط إيرادات مزودي خدمات الاتصال بنسبة 34% لكل مستخدم (ARPU) بحلول عام 2030. كما قد يؤدي ذلك إلى زيادة إيرادات المستهلكين بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) يصل إلى نسبة 2.7% مقارنة بالإيرادات الثابتة التي شهدت نمواً مقداره 0.03% عبر اتباع نهج سلبي خلال العقد الماضي.

تقنية الجيل الخامس تواصل الانتشار

يقول جاسميت سينغ سيتي، رئيس وحدة مختبر المستهلكين في إريكسون للأبحاث: «هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها إريكسون تقريرا يتطرق للتوقعات الخاصة بإيرادات سوق مستهلكي تقنية الجيل الخامس، والذي يمثل أولوية فائقة بالنسبة لمزودي خدمات الاتصال. قمنا خلال بحثنا، بتسليط الضوء على أهمية عملية تطوير حالة الاستخدام ودورها الحيوي، والابتكار على مستوى التعرفة، وتوفير قدرات تغطية عالية الجودة من الجيل الخامس وتوسيع منظومة الشراكات لإطلاق الإمكانات الحقيقية لهذا السوق. من الواضح أن تقنية الجيل الخامس، ستوفر فرصاً هائلة لمزودي خدمات الاتصال، على مستوى العمليات الاستهلاكية على مدار العقد. ونظراً لانطلاق هذه الرحلة في وقت سابق، فمن المرجح أن تكون الفرص والإمكانات المتوفرة لمزودي خدمات الحوسبة السحابية، الذين يطورون عروضهم الاستهلاكية بسرعة على نحو استباقي، أكثر اتساعاً وأهمية، ما يجعلهم أكبر الفائزين على مستوى القطاع».

كما يسلط التقرير الضوء أيضاً على الدور التمكيني الذي ستلعبه تقنيات مثل الحوسبة المتطورة وتقطيع الشبكات في مساعدة مزودي الخدمات على ضمان إيرادات المستهلكين التي تدعم تقنية الجيل الخامس. ويمكن أن يتم تحقيق ذلك عبر الخدمات الرقمية الأساسية مثل الألعاب السحابية وتطبيقات الواقع المعزز، أو الخدمات الرقمية المشابهة، مثل الاتصال داخل السيارة وميزات الأمان المرتبطة بها.

في مايو 2019، أصدر مختبر إريكسون للمستهلكين، تقريراً خاصاً لقياس اهتمام المستهلكين عبر أكثر من 30 حالة استخدام واستعدادهم لدفع المزيد من الفواتير لقاء الحصول عليها. ويعتمد تقرير إمكانات المستهلك الجديد لشبكات الجيل الخامس على تلك الرؤى من خلال توقعات الأعمال المحتملة، سواء لمقدمي الخدمات أو المنظومة الأكبر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

بتكلفة 30 مليون دولار

«ريسوت للأسمنت» تضع حجر الأساس لمصنعها الجديد في عمان

جانب من وضع حجر الأساس

أقامت شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع ، أكبر شركة لتصنيع الأسمنت في سلطنة عمان ، حفل وضع حجر الأساس لبدء إنشاء وحدة طحن جديدة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي في الدقم في سلطنة عمان.

تأتي هذه الخطوه إضافة جديدة للتوسع الإستراتيجي للشركة المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية (MSM) بإضافة مليون طن إلى إجمالي إنتاج المجموعة ليرتفع إجمالي إنتاجها إلى 7.4 مليون طن سنويًا.

وصرح الرئيس التنفيذي لشركة ريسوت للإسمنت جوي جوش «يعتبر وضع حجر الأساس اليوم علامة فارقة لشركة ريسوت لسببين الأول المساهمه بشكل كبير في أهدافنا الطموحة لتوسيع طاقتنا البالغة 10 ملايين طن بحلول عام 2022 والتي من المتوقع أن تزداد إلى 22 مليون طن في المستقبل القريب وثانيًا سيساعدنا ذلك على خلق المزيد من فرص العمل التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في عمان.

تجدر الإشارة أنا الشركة وقعت في سبتمبر الماضي عقد إيجار أرض وإتفاقية خدمات ميناء مع شركة ميناء الدقم كجزء من تطوير وحدة الطحن الجديدة.

وفي هذا الإطار أضاف نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة بالوكالة سالم بن أحمد آل إبراهيم: « أن وحدة الطحن ستضيف المزيد من القوة لقدرتنا على تلبية إحتياجات الأسواق الإقليمية والعالمية لشركة ريسوت التي بدورها تواصل التوسع من خلال إستثمارات وعمليات إستحواذ جديدة في عُمان وآسيا وشرق إفريقيا.

واضاف قائلا: إن استثمارات الشركة تمت دراستها للتأكد من انها في المواقع ذات الطلب المرتفع وبالقرب من المواد الخام الأساسية الداخلة في تصنيع الإسمنت مما سيساعد الشركة على تعزيز وجودها في عمان وأسواق الخليج المجاورة و يذكر أن شركة ريسوت للإسمنت نفذت عدد من عمليات الإندماج والشراء والإستثمارات الجديدة في عمان وكذلك على مستوى العالم في العام الماضي.

حيث استحوذت شركة ريسوت للأسمنت على شركة أسمنت صحار في سلطنة عمان بمبلغ وقدرة 60 مليون دولار أمريكي في مايو الماضي 2019 كجزء من توسعها العالمي وأعلنت الشركة أيضا عن إنشاء مصنع للأسمنت بطاقة إنتاجية سنوية بمقدار 1.2 مليون طن سنويًا بالقرب من تبليسي ، جورجيا في أوروبا الشرقية ، بتكلفة استثمارية بلغت 200 مليون دولار أمريكي في أكتوبر الماضي. وستقوم شركة بايونير لصناعة الأسمنت بتطوير المصنع وهي شركة مملوكة بالكامل لشركة ريسوت للإسمنت في دولة الإمارات العربية المتحدة ، والتي تمتلك امتيازًا لمناجم الحجر الجيري في جورجيا.

كذلك أعلنت عن إستثمار 40 مليون دولار أمريكي في وحدة طحن جديدة في بربرة ، أرض الصومال في شرق إفريقيا. وفي أكتوبر من هذا العام كان الاستحواذ على غالبية محطة الأسمنت التابعة لشركة لافارج هولسيم في جزر ثيلافوشي في جزر المالديف.

قال الرئيس التنفيذي للشركة: «يتمثل هدفنا في تطوير شركة ريسوت لتصبح شركة عالمية رائدة في تصنيع الإسمنت وتوريده وتصديره ويعد تطوير الدقم عنصرًا مهمًا في هذه الاستراتيجية حيث أن توسعاتنا تتوافق مع الفرص الموجودة والقادمة في الأسواق التي نركز عليها على سبيل المثال في شرق إفريقيا ، وهي سوق مزدهرة على مدار الخمسين عامًا القادمة».

«ستاندرد آند بورز» تؤكد تصنيف بنك بوبيان بنظرة مستقرة

أكدت وكالة التصنيف الائتماني، ستاندرد آند بورز جلوبال راتينجس، تصنيف بنك بوبيان طويل الأجل عند الدرجة "A–"؛ مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقال "بوبيان" في بيان للبورصة الكويتية، إن الوكالة أكدت تصنيف البنك بدون دعم عند الدرجة "bbb"، موضحاً بأن تأكيد التصنيف يُعزز الثقة بالبنك وفي قوة مركزه المالي. وبينت الوكالة في تقريرها أنه سيكون هناك ضغوط على رسملة بنك بوبيان خلال الفترة من 2020 إلى 2022 نتيجة لزيادة حصة البنك في بنك لندن والشرق الأوسط نتيجة للخسارة التي سُجلت مرة واحدة نتيجة لقرار بنك الكويت المركزي بتأجيل الأقساط وانخفاض الأرباح.

وأضافت بأن هذا القرار نتج عنه معدل رأسمال معدل للمخاطر يبلغ 9% في يونيو 2020، ومن المحتمل أن يظل هذا المعدل في حدود هذا المستوى على مدار العامين المقبلين.

على الرغم من ذلك، تعتقد "ستاندرد آند بورز" أن أصول بنك بوبيان ستظل قوية نتيجة لعلاقة البنك مع كبار العملاء وأن انكشافه للتمويل الاستهلاكي مدعوم بالرواتب الحكومية. وتعتبر الوكالة أن بنك بوبيان من البنوك الهامة جداً ذات التأثير النظامي في دولة الكويت، كما أنه يمثل شركة تابعة ذات أهمية استراتيجية لبنك الكويت الوطني.

وذكرت أن النظرة المستقبلية (المستقرة) للبنك تعكس قوته في خدمات الأفراد كما تعكس تطلعات الوكالة بأن يظل مركز "بوبيان" التجاري والمالي مرن في مواجهة الرياح غير المواتية على صعيد الاقتصاد الكلي على مدار فترة الـ 12 إلى 24 شهراً التالية.

ويعتمد رفع التصنيف خلال فترة الـ 12 إلى 24 شهراً التالية إما على التعزيز الجوهري لرسملة بنك بوبيان أو على رفع التصنيف الائتماني السيادي.

كانت أرباح بنك بوبيان تراجعت 48.6% في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، لتصل إلى 23.242 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 45.229 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2019.

بنك بوبيان